

# أصداء من سورية

كانون الأول - العدد 7



## بناء القدرات في سورية للاستجابة لقضية النزوح الداخلي

"أعط المرء سمكة، تسد جوعه ليوم واحد؛  
علمه صيد السمك تشبعه العمر كله."

### المبدأ التوجيهي 27:

1. لدى تقديم المساعدة، ينبغي على المنظمات الإنسانية الدولية والأطراف المعنية الأخرى إيلاء الاهتمام لمتطلبات الحماية وحقوق النازحين داخلياً، وينبغي لها أن تتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد. كما يتوجب على هذه المنظمات والأطراف، لدى قيامها بذلك، أن تتقيد بالمعايير الدولية وقواعد السلوك ذات الصلة.

## مقدمة

إن بناء القدرات عملية مستمرة غالباً ما تكون غير ملموسة. لذا فعلى الرغم من أهميته قد تتردد المنظمات غير الحكومية وغير الربحية في المضي فيه إذ أنها تركز على تقديم الخدمات التي تبرز إنجازاتها بشكل ملموس.

لطالما تعرضت آليات الدعم المجتمعية التقليدية كالأُسرة والأصدقاء والجيران أو غيرها من الشبكات الاجتماعية للانحياز خلال فترات النزوح الداخلي تاركَةً الأهالي عرضةً لمخاطر أكبر أثناء النزاعات. وغالباً ما يكون المتضررون خلال الأزمات الإنسانية -سورية ليست استثناءً- بطبيعة الحال- جاهلين بحقوقهم كما أنهم لا يحصلون في معظم الأحيان على الدعم اللازم لأسباب عدة منها القدرات المتواضعة لمقدمي الخدمة والتي تجعلهم غير قادرين على تقديم خدمات الحماية المطلوبة، بالإضافة إلى قلة خبرتهم وضعف تخطيطهم واستعدادهم، وعدم الحصول على التدريب اللازم، وهجرة العقول إلى الخارج خلال الأزمة. إن ما سبق قد دفع العديد من المنظمات الإنسانية الدولية إلى الاستثمار في بناء قدرات مقدمي الخدمة لضمان تقديم المساعدة اللازمة للنازحين وتوفير الحماية لهم بشكل يُمكن أفراد هذه المجتمعات في نهاية المطاف من تحديد مشاكلهم بأنفسهم وإيجاد حلول لها وممارسة حقوقهم ومواجهة مواقف الضعف الحالية أو المستقبلية.

## الإطار القانوني الدولي

يُمهّد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 للربط بين حقوق الإنسان والتنمية. ومنذ ذلك الحين روجت عدة هيئات ومنظمات غير حكومية في أنحاء العالم للنهج القائم على حقوق الإنسان، وذلك لتمكين الأفراد من المطالبة بحقوقهم ورفع قدرة الأفراد والمنظمات ومسؤوليتهم في احترام هذه الحقوق وحمايتهم والإيفاء بها. ويضمن هذا النهج إدماج معايير حقوق الإنسان ومبادئها في السياسات وطرق إدارة المنظمات. وقد أبرزت معظم المنظمات التي اعتمدت النهج القائم على حقوق الإنسان ضرورة تمكين أصحاب الحقوق وبناء قدرات المكلفين من أفراد ومؤسسات للإيفاء بواجباتهم.

إن بناء القدرات هو عملية يقوم الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من خلالها بتطوير قدراتهم بشكل فردي وجماعي وذلك لأداء مهامهم وحل مشاكلهم وتحديد أهدافهم وتحقيقها. ويعد بناء القدرات أساسياً في التصدي للأزمات الإنسانية وتجاوزها.



غالباً ما يُساء تقدير ضرورة بناء القدرات في حالات الإغاثة والطوارئ والبيئات غير المستقرة على الرغم من أهميته كاستثمار في الحاضر لمساعدة المجتمعات والعاملين في قضايا الحماية على تصميم استراتيجيات محلية للتأقلم والتعامل مع الأزمات، وكاستثمار في المستقبل يضيف قيمة وخبرة هامتين عند استقرار الأوضاع وعودة السكان النازحين إلى منازلهم.

وفي الحالات التي افترقت فيها استجابة المنظمات الإنسانية لبرامج بناء القدرات، لم تُنفذ خطط الاستجابة خلال الأزمة بالشكل المطلوب كما لم تكن الاستراتيجيات المتبعة مناسبة بعد استيفاء احتياجات الإغاثة الفورية.



إن دور الجهات الفاعلة  
الإنسانية الدولية هو بناء  
أو إعادة بناء وتعزيز قدرة  
المجتمع للتصدي لقضاياها  
الخاصة واتخاذ أنسب القرارات  
لتحقيق ذلك نظراً لتواجد هذه  
الجهات المؤقت، ودورها  
كميسر، وحدود قدراتها  
ومواردها ومعرفتها بالواقع  
المحلي.

وعلاوة على ذلك، يركز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بشكل واضح على تضمين كل من التزامات حقوق الإنسان وأهداف التنمية في الواجبات الدولية للألفية الجديدة. حيث جددت الدول الأعضاء التزاماتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما اتفقت أيضاً على أهداف تنموية ثمانية محددة زمنياً وكمياً وهي الأهداف الإنمائية للألفية والتي تركز على بذل الجهود للحد من الفقر وتضع أساساً مشتركاً لقياس الإنجاز المُحرَز.

وتهدف الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان على حد سواء إلى رصد التنفيذ التدريجي لبعض حقوق الإنسان حتى عام 2015 حيث وضعت آليات رصد على المستويين الوطني والدولي. وقد أبرزت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية بناء القدرات كأداة هامة للوصول إلى هذه الأهداف عندما صاغت خططها التفصيلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.



كما تجمع المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي أُطلقت في عام 1998 بعضاً من حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني المتعلق بالنزوح الداخلي في محاولة لتوضيح الثغرات في هذه الصكوك الدولية. وتنص هذه المبادئ التوجيهية على امتلاك النازحين مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما في ذلك حق الحصول على المساعدات الإنسانية الأساسية، وحق الحماية من العنف الجسدي، وحق التعليم، وحرية التنقل والإقامة، والحقوق السياسية، وحق المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن السلطات الوطنية هي المسؤول الأول عن توفير الحماية والمساعدة للنازحين وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (المبدأ التوجيهي 3) إلا أنه في حالات النزاعات المسلحة قد يجد النازحون أنفسهم في أراضٍ خارج سيطرة الدولة بشكل كامل أو جزئي. عندها تقع على عاتق جهات أخرى فاعلة كمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وتلك المحلية مسؤولية الحد من التهجير وحماية النازحين. في مثل هذه الحالات يتوجب على المجتمع الدولي لعب دور حاسم في حماية هؤلاء الأفراد من خلال دعمه لبناء قدرات الجهات الفاعلة غير الحكومية كي تسد الثغرات.



## السياق السوري

عملت الجهات الإنسانية الفاعلة سنوياً منذ عام 2012 كمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المرخصة في سورية مع الحكومة السورية على إعداد خطة الاستجابة الإنسانية في سورية والتي تتم جهود الحكومة السورية في الاستجابة الإنسانية وطلبات المناشدة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/182.



تُبرز خطة الاستجابة الإنسانية في سورية مسؤولية الدولة في تعزيز حماية جميع الأشخاص المتضررين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويركز الهدف الرابع في خطة الاستجابة الإنسانية في سورية 2014 على تعزيز قدرات الجهات الإنسانية الوطنية والدولية ودعم آليات التأقلم المحلية والمجتمعية القائمة. كما يبرز الهدف الخامس من هذه الخطة ضرورة توفير مستوى كافٍ من الاستعداد للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية الناشئة.

عندما تكون الحكومة طرفاً في النزاع، يعد بناء قدرات الجهات الفاعلة كمنظمات المجتمع المدني أي المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية أساسياً وذلك للمساهمة في الاستجابة الوطنية شاملة لقضية النزوح الداخلي.

كما تطور فهم المجتمع الإنساني على مدى العقود الثلاثة الماضية لمسؤولية توفير حماية فعالة للأشخاص المعرضين للمخاطر. وفي حين تضطلع السلطات الوطنية والمحلية بشكل أساسي بمسؤولية حماية الأفراد، إلا أن تحديد مخاطر الحماية والاستجابة لها قد أصبحت الآن من المسلمات للعديد من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني وذلك من خلال تعميم مفهوم الحماية في كافة التدخلات الإنسانية. ويسلط الضوء على واجب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية في حماية الأفراد حيث وُضح ذلك ضمن «خطة عمل الحقوق أولاً» للأمم المتحدة والبيان حول مركزية الحماية في العمل الإنساني التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2013).

ينبغي أن تهدف أنشطة بناء القدرات في حالات النزوح الداخلي إلى تعزيز الاستجابة الوطنية الفعالة ودعم قضايا الحماية للنازحين داخلياً. وهذا يعني تقديم استجابة تتوافق مع المعايير الدولية، وتأخذ المخاطر التي يواجهها النازحون بعين الاعتبار.



## استجابة قطاع الحماية

يعزز قطاع الحماية في سورية استجابة مستدامة تتناول المخاطر التي يواجهها النازحون في سورية في خضم أزمة إنسانية طال أمدها. حيث يساعد قطاع الحماية من خلال بناء القدرات التي يوفرها في جعل هؤلاء النازحين مكتفين ذاتياً إذ تركز أنشطة بناء القدرات على تعزيز قدرات مقدمي الخدمة مثل السلطات الوطنية، والمنظمات الإنسانية وغير الحكومية المحلية والدولية العاملة في البلاد، والعاملين في المجال الإنساني، والمتطوعين، من أجل الاستجابة لاحتياجات النازحين ودعم الآليات المجتمعية المحلية القائمة.

هذا وقد ركزت استجابة قطاع الحماية في مجال بناء القدرات منذ بداية العام على تنظيم دورات تدريبية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حول قضايا تعزز تعميم مفهوم الحماية في مجالات العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي، والتوعية القانونية، وحماية الأطفال، والحشد المجتمعي، والصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، وقواعد السلوك المهنية، والمهارات التي يحتاجها العاملون في المجال الإنساني. ومن هذه الدورات:

### العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي



- "أساسيات العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي" لـ 621 عاملاً في المجال الإنساني وقائداً مجتمعياً ومتطوعاً من 12 منظمة غير حكومية محلية ودولية.
- "الإدارة السريرية للاغتصاب" لـ 27 طبيباً نسائياً وقابلة قانونية.
- تدريب مدربين على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي لـ 20 عاملاً في المجال الإنساني في سورية لتمكينهم من الاستفادة من مواد التوعية حول العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي لاستخدام طريقة موحدة في التوعية.
- 407 جلسة توعية حول العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي موجهة إلى 6,127 نازحاً في مختلف المحافظات.
- 75 دورة توعية قانونية في قضايا تتعلق بالعنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي.
- 80 جلسة ضمن ثلاث حملات توعية حول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتنسيق مع هيئات حكومية.

### التوعية القانونية



- جلسات توعية لـ 7,048 فرداً على قضايا قانونية مثل الوثائق الشخصية وإصدارها، والقانون السوري.
- دورتان تدريبيتان لمنظمات غير حكومية وهيئات حكومية المعنية بقضايا الحماية والمبادئ الأساسية للاستجابة الإنسانية وقواعدها.
- تدريب على الحماية والمبادئ الأساسية للعمل الإنساني والمبادئ التوجيهية للمقابلات موجهة إلى المحامين والمديرين والعاملين الاجتماعيين، بالإضافة إلى تدريب المتطوعين على "قواعد السلوك".
- ورشة عمل حول إدارة مراكز الإيواء لـ 30 موظفاً في وزارة الشؤون الاجتماعية ومديراً لمراكز الإيواء.
- ورشة عمل حول "تقييم الاحتياجات الإنسانية وإدارة مراكز الإيواء" لـ 31 مشاركاً من مديرية الشؤون الاجتماعية وبعض المنظمات غير الحكومية في السويداء.
- ورشة عمل حول "المبادئ الأساسية للحماية الدولية" لـ 32 موظفاً في الأمم المتحدة وعاملاً في المجال الإنساني.

## حماية الطفل



- دورات لبناء القدرات في مجال حماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ لـ 411 مشاركاً من منظمات غير حكومية سورية.
- ورشة عمل توجيهية لـ 90 من مديري منظمات غير حكومية، ودعم نفسي اجتماعي غير متخصص للأطفال لـ 45 مشاركاً، واعتبارات الدعم النفسي الاجتماعي لحماية الطفل ضمن الأنشطة الترويحية والاجتماعية لـ 93 مشاركاً، وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في الخدمات والبرامج المجتمعية لـ 82 مشاركاً.
- تدريب لمدة خمسة أشهر على إعادة تأهيل 50 طفلاً من ذوي الإعاقة الخلقية، وبناء قدرات 50 من مقدمي الرعاية لهم وتزويدهم بأدوات داعمة.
- أنشطة بناء قدرات تخصصية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظات مختلفة لتعزيز اندماجهم في المجتمع والمدارس وبرامج التعلم.
- أدوات ومواد لازمة للتعلم والتفاعل مثل مكبرات الصوت، وعجلات الكراسي والعكازات، والأحذية الطبية لصالح 250 فرداً.
- جلسات تدريبية في سبل العيش والتمكين الذاتي لـ 800 طفل ومراهق ومقدم رعاية يقيمون في مراكز إيواء جماعية أو ضمن مجتمعات مضيفة.

## الدعم النفسي والاجتماعي



- سلسلة من الدورات التدريبية حول الدعم النفسي والاجتماعي تركز على بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الماجستير التنفيذي الاحترافي في الدعم النفسي الاجتماعي والحوار مع المتضررين من الأزمة والنازحين والشباب المهجرين وأفراد أسرهم في سورية والدول المجاورة وجه إلى 44 موظفاً.
- 70 جلسة إشراف فني لدعم 48 من مقدمي الرعاية لأطفال منازل قرى الأطفال ركزت على فهم نقاط الضعف التي سببتها الأزمة للأطفال والمراهقين في غياب الوالدين والتصدي لها.
- دورات تدريبية لـ 100 من قادة المجتمع والمتطوعين والعاملين في منظمات غير حكومية حول التواصل غير العنيف والوساطة المجتمعية. اختير منهم 15 مدرباً من المتطوعين والموظفين ليدرّبوا في محافظاتهم.
- تدريب على اعتبارات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي لـ 216 مدير مركز إيواء حول كيفية تقديم الحماية وتعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للمقيمين في مراكز الإيواء.
- أربع جولات تدريبية حول التخلّلات الفنية كمسرح الدمى في الحوار الاجتماعي، والمسرح الاجتماعي، واستخدام الدراما في العلاج موجهة لـ 27 مختصاً من مختلف المنظمات غير الحكومية في سورية.
- تدريب مدربين موجه إلى 14 مهنيّاً عاملاً في الرياضة والإعاقة في حالات الطوارئ و15 موظفاً في الخطوط الأمامية في منظمات غير حكومية حول التواصل الداعم، والإصغاء الفعال، وورشات عمل الرعاية الذاتية. كما درب هؤلاء المدربون 919 موظفاً في الخطوط الأمامية في منظمات غير حكومية على التواصل الداعم والإسعافات الأولية النفسية داخل محافظاتهم.
- دورات تدريبية حول الدعم النفسي والاجتماعي، والإسعافات الأولية النفسية، والاستشارات لـ 239 من الموظفين المبتدئين والمتطوعين.
- تدريب متقدم في الدعم النفسي والاجتماعي لـ 85 من مقدمي الخدمات الطبية والإغاثية الاجتماعية في سورية.





## دورات أخرى:

- دورتان تدريبيتان حول مبادئ الحماية الدولية ومفاهيمها الأساسية لـ 52 عاملاً في المجال الإنساني بما في ذلك قواعد السلوك.
- الجولة التدريبية الأولى من التدريب التمهيدي لموظفين ميدانيين ومتطوعين حول قضايا الحماية الأساسية مثل حماية الطفل، وأساسيات العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي لغير المتخصصين، وبرامج التعبئة المجتمعية، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وقواعد السلوك وذلك لـ 30 متطوعاً.
- دورتان تدريبيتان لـ 67 مشاركاً من السلطات المحلية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمحلية حول إدماج مفهوم الحماية.
- تدريب لمدة ستة أيام لـ 107 موظفاً ومتطوعاً حول العنف الجنسي/القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، وتقنيات إجراء المقابلات مع الأطفال لتحديد قضايا الحماية والاستجابة على أرض الواقع.
- أربع دورات لبناء القدرات في مجال إعداد التقارير، وإدارة المعلومات، والتصوير الفوتوغرافي/ التصميم الجرافيكي والإعلام/ التواصل لـ 43 عاملاً في المجال الإنساني من منظمات إنسانية غير حكومية وطنية ودولية وذلك لتحسين مستوى تقديم التقارير ومواد المعلومات العامة الصادرة من الميدان.

لقد ساهمت هذه الدورات التدريبية لبناء القدرات في تصميم أنشطة جديدة للأطفال، والتخطيط حسب مبادئ ومعايير الحماية، ورفع عدد المستفيدين الذين وصلت إليهم الجهات الإنسانية الفاعلة. وقد أظهر رصد المتدربين تحسن نوعية الخدمات المقدمة في قضايا الحماية، لكن ذلك بالطبع لا يلغي الحاجة لمزيد من الدورات التدريبية بمستويات متقدمة.

استجابة قطاع الحماية  
2014.11.30 - 2014.01.01

